

مكانة نظرية التعددية الاستدلالية في تحليل السياسة الخارجية

ربط مسالك التكامل بين العقلاني والمعرفي

The Place of Poliheuristic Theory in Foreign Policy Analysis

Linking the paths of Integration between Rationalism and Cognitiveism

شاعة محمد/ أستاذ التعليم العالي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة. الجزائر

mohamed.cheaa@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2025/12/29

تاريخ القبول: 2025/12/22

تاريخ الارسال: 2025/10/22

ملخص:

سعى الباحثون في مجال تحليل السياسة الخارجية إلى تفكيك الصندوق الأسود التقليدي للدولة، ومن خلال هذه الجهود، برزت مدرستان متعارضتان في صنع القرار. فقد جادل النموذج العقلاني بأنه يجب الحكم على النظريات بناءً على صحة تنبؤاتها، بينما ردت التصورات المعرفية بأنه لا بد من التركيز بشكل أكبر على صلاحية العملية. وسعيًا لسد الفجوة بين المقاربتين، برزت نظرية التعددية الاستدلالية التي تساءلت عن الأبعاد التي يستند عليها القادة عند فرز البدائل المتاحة.

واستنادًا على فرضية مركزية تؤكد على أهمية الجوانب السياسية لصنع القرار في سياق السياسة الخارجية؛ قدم العديد من الباحثين في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية أعمالًا بحثية مميزة ساهمت في تزويد الساحة الأكاديمية بسجل تجريبي ثري بالإنجازات في تطبيق نظرية التعددية الاستدلالية على تشكيلة واسعة من الفواعل في صنع القرار وسياقاته المختلفة.

توصلت أكثرية البحوث المهمة بهذه النظرية إلى نتيجة أساسية مفادها أن القادة في غالب الأحيان مهتمون بمصالحهم الذاتية، ويسعون لضمان بقائهم السياسي الداخلي. حيث تمر عملية صنع القرار بمرحلتين؛ يستخدم القادة في البداية أساليب استدلالية بسيطة لاستبعاد البدائل بناءً على مبدأ تجنب الخسارة السياسية الكبرى، ثم يستخدمون حسابات أكثر تحليلًا لاختيار بديل من بين مجموعة فرعية من البدائل المتبقية.

الكلمات المفتاحية: النموذج العقلاني، المقاربة المعرفية، نظرية التعددية الاستدلالية، صنع القرار في السياسة الخارجية، تحليل السياسة الخارجية.
*المؤلف المرسل: شاعة محمد

Abstract:

Foreign policy researchers have sought to dismantle the traditional black box of the state. Through these efforts, two opposing schools of thought have emerged regarding decision-making. The rationalist model argues that theories should be judged based on the validity of their predictions, while the cognitive viewpoint argues that greater emphasis should be placed on the validity of the process. Seeking to bridge the gap between these two approaches, the Poliheuristic theory emerged, questioning the dimensions leaders rely on when sorting through available alternatives.

Based on a central hypothesis emphasizing the importance of the political aspects of decision-making in the context of foreign policy, numerous foreign policy and international relations researchers have produced distinguished research that has contributed to providing the academic field with a rich empirical record of achievements in applying Poliheuristic theory to a wide variety of actors in decision-making and its various contexts.

The majority of research on this theory has reached a fundamental conclusion: leaders are often self-interested and seek to ensure their domestic political survival. The decision-making process involves two stages: Leaders initially use simple heuristics to eliminate alternatives based on the principle of avoiding major political losses, and then use more analytical calculations to choose an alternative from a subset of remaining alternatives.

Keywords : Rational model, cognitive approach, Poliheuristic theory, foreign policy decision- making, foreign policy analysis.

مقدمة:

تشمل دراسة صناعة القرار جميع تخصصات العلوم الاجتماعية. وقد كرس باحثون كثر في علوم الاجتماع والاقتصاد والنفس والذكاء الاصطناعي والحاسوب والعلوم السياسية، حياتهم المهنية لفهم كيفية اتخاذ القرار من طرف الأفراد/القادة/السياسيين/البيروقراطيين. وفي حقل السياسة الخارجية تتوافر أدبيات كثيرة تعرض نماذج تفسيرية وتحليلية لفهم عملية صنع القرارات.

سعى الباحثون في مجال تحليل السياسة الخارجية إلى تفكيك الصندوق الأسود التقليدي للدولة، فقد تم فهمه وتصوره ودراسته في أغلب الأحيان من قبل المنظرين التقليديين للعلاقات الدولية (IR)، فقد تعلّم الكثير عن الأفراد والعمليات المشاركة في صنع القرار. ومن خلال هذه الجهود، برزت مدرستان فكريتان مهممتان هما نموذج الاختيار العقلاني والمقاربات النفسية المعرفية. تقليدياً، ركزت الأولى على تفضيلات القادة ونتائج القرارات، بينما انصبّ تركيز الثانية على العملية وكيفية تأثير أنماط القادة وتمثيل المشكلات وأنظمة المعتقدات والمخططات ومعالجة المعلومات على صنع القرار.

وعلى خلفية هذه التطورات النظرية والمنهجية الأوسع في تحليل السياسات الخارجية، وتحديداً بهدف ربط طروحات الاختيار العقلاني بما أفرزته التصورات المعرفية في صنع القرار، وتعزيز إمكانية سد هذا الفارق النظري المحوري بين المجالين؛ فقد تم على مدار السنوات الأخيرة تطوير نظرية التعددية الاستدلالية Poliheuristic theory كمحاولة مثيرة للاهتمام وواعدة لاستكشاف وشرح عمليات ونتائج صنع القرار في السياسة الخارجية، وكطريقة لتجسير الفجوة بين العقلاني والمعرفي، بواسطة تجاوز العيوب والاستفادة من رؤى المقاربتين.

يسعى هذا المقال إلى قياس القدرة التفسيرية لنظرية التعددية الاستدلالية في السياسة الخارجية، وذلك عبر التساؤل عما يلي:

- كيف يستطيع القادة تبسيط عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية؟ وماهي الأبعاد التي يستندون عليها عند فرز البدائل المتاحة؟ وهل فعلاً تعد السياسة الداخلية هي جوهر القرار؟

كرس العديد من الباحثين في حقل تحليل السياسة الخارجية أعمالهم من أجل تزويد الساحة الأكاديمية بسجل تجريبي ثري بالإنجازات في تطبيق نظرية التعددية الاستدلالية على مختلف قضايا السياسة الخارجية، ورغبة في تفسير كل من عملية صنع القرار ونتائجها. كما

أثبتت قابليتها النسبية للتطبيق على مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة في صنع القرار وسياقاته المختلفة. وفي هذا الإطار، انشغل أنصار هذه النظرية باختبار الفرضية المركزية الآتية:

- تحظى المعطيات السياسية (السياسة الداخلية) بأسبقية واضحة وغير تعويضية عند فحص البدائل في عملية صنع السياسة الخارجية. وبعبارة أخرى، يميل صناع القرار إلى استبعاد الخيارات غير القابلة للتطبيق على طول البعد السياسي، قبل اتخاذ القرار النهائي الذي تدعمه فكرة تعظيم المكاسب المتوقعة.

منهجياً، تتطلب عملية البحث في هذا الموضوع اتباع مجموعة من الخطوات الأساسية. أولاً: رصد العيوب الكامنة في المقاربتين العقلانية والمعرفية، ودراسة جوانب القصور التي تستبطنها كل مقارنة. ثانياً: التعريف بنظرية التعددية الاستدلالية واستكشاف أهميتها في تحليل السياسة الخارجية. ثالثاً: عرض نماذج إمبيريقية للتحليل.

أولاً: سرديات الاختيار العقلاني: هل يمكننا تجريد الإنسان العقلاني؟

يستمد هذا النموذج جذوره من علم الاقتصاد، وقدمه إلى الساحة الأكاديمية أساتذة مثل "فون نيومان" و"مورغنسترن" سنة 1944 J. von Neumann and O. Morgenstern و"فريدمان" سنة 1953 M. Friedman، وينظر إلى القرارات على أنها نتاج حسابات للوسائل والأهداف. وبناء على توقعاتهم، يختار صناع القرار من بين مجموعة متنوعة من البدائل البديل الذي سيخدم هدفاً مرصوداً بشكل أفضل من البدائل الأخرى. وغالباً ما تجري هذه العملية في إطار تحليل بسيط لنسب الربح والخسارة؛ حيث يتوقع من صانعي القرار اختيار الخيار الذي يحقق فوائد صافية متوقعة أكبر من البدائل الأخرى قيد الدراسة. ومع ذلك، قد تفترض العديد من النظريات العقلانية ببساطة ترتيباً للتفضيلات على النتائج، وعلى سبيل المثال، إذا كان من المتوقع أن يعطي البديل X النتيجة A وكان A مفضلاً على البديل B، فيجب على صانع القرار أن يفضل البديل X على البديل الذي من المتوقع أن يعطي النتيجة B.¹

عرف نموذج الاختيار العقلاني غالباً بأنه المقاربة النموذجية لدراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية عموماً. وتدقيقاً، خلال الخمسينيات، اخترقت مقاربة الاختيار العقلاني حقل العلوم السياسية. علاوة على ذلك، كانت "مقاربة السياسة العقلانية" مثلاً

معروفا في دوائر السياسة. ومع ذلك، سارع العديد من علماء العلاقات الدولية إلى الإشارة إلى التضاربات الواضحة في فهمهم للعقلانية والطريقة التي تتخذ بها القرارات. وكما اتهم الواقعيون لاحقا باعتمادهم على مفهوم العقلانية لفهم تعقيدات السياسة الدولية وتفسير السلوك السياسي الخارجي للدول، فقد اعتُقد أن مقاربات الاختيار العقلاني "وضعت صناع القرار في صندوق أسود". وكما يجادل "فيربا" Verba حول صناع القرار العقلاني بادعائه أن جميع السلوكيات الأخرى - كالمعلومات الأخرى التي يسعى إليها أو يتلقاها، وأساليب الحساب الأخرى، وشخصيته، وأفكاره المسبقة، وأدواره الخارجية تجاه النظام الدولي - لا علاقة لها بالنموذج. بمعنى آخر، إن تجريد "الإنسان العقلاني" أمر غير واقعي.²

وخلال نفس الفترة من القرن العشرين، بدأ أن المهمة الأساسية لمحللي صنع القرار هي معالجة هذا النقص الواضح في مصداقية النظريات العقلانية. في طرحهم الرائد حول مقاربة صنع القرار في السياسة الخارجية، أشار "سنايدر" و"بروك" و"ساين" Snyder, (1954) Bruck, Sapin إلى أن التطبيق البنيوي للعقلانية كإطار تفسيري ينطوي على إشكالية. وزعموا تحديدا أن العقلانية تفترض ضمنا وجود نطاق ثابت من البدائل قيد الدراسة، ووجود مشكلة خارجية، ووجود واقع موضوعي. ويشير "سنايدر" وزملاؤه إلى أن العملية والاختيار هما نتاج خصائص الظروف وسيرة الفرد (أو الأفراد) الذي يتخذ القرار.³ وبالنسبة له لا يرى العقلانية في السلوك كمسلمة، بل يتشبث بالدوافع، ولكنه في نفس الوقت يقر بأن السلوك ليس نشاطا عشوائيا، فهو يدرس عملية السلوك من خلال ربط العقلاني باللاعقلاني.⁴

وبالمثل، سعى "هارولد ومارغريت سبراوت" Harold and Margret Sprout (1956) إلى إضفاء المصداقية على دراسة العلاقات الدولية من خلال التركيز على السياق البيئي الذي تتخذ فيه القرارات. ويجادلان بأن دراسة السياسة الخارجية والاستراتيجية العسكرية (كمخرجات لقرارات واعية) لا يمكن فصلها عن قيود البيئة. وهكذا، فبينما يختار صانعو القرار بدائل تتوافق مع دوافعهم وأهدافهم وقيمهم، فإن نطاق هذه البدائل محدود بالحقائق المدركة التي تفرضها عوامل مثل المناخ والتضاريس والموقع الجغرافي. وبناء على ذلك، وضع الزوجان "سبراوت" إطارا يُفصّل التفاعل بين العوامل البيئية المدركة وصنع قرارات السياسة الخارجية.⁵

ويرى "ديفيد سينغر" D. Singer أن القلق وضغوطات البيئة قد تؤثر سلبيا على صناع القرار وتجعله يتخذ قرارات غير عقلانية.⁶

ويعتقد "جوزيف فرانكل" J. Frankel أن بعض قرارات السياسة الخارجية قد تكون غير عقلانية ويكون البعض الآخر عقلانياً. ولاحظ أن اللاعقلانية قد تبرز في لحظات الأزمات المعقدة. وتبين كذلك أن البيروقراطيات العاملة في السياسات الخارجية تحاول عقلنة سلوكها بشكل عام تجنباً للخطأ.⁷ وهذا يعني أن "فرانكل" يتبنى نفس التقسيم الذي وضعته عائلة "سبروت"، وهو تقسيم البيئة إلى بيئة سيكولوجية (ذاتية) وبيئة عملية (موضوعية)، واعتبار أن هاتين البيئتين قد لا تكونا متشابهتين، حيث تبرز مشكلة المعرفة لدى صاحب القرار بطبيعة الموقف في لحظة معينة، ومن الطبيعي أن يعتقد صانع القرار أن ما في ذهنه هو الواقع فعلاً، ولكن قد يكتشف بعد فترة معينة أن إدراكه للواقع كان قاصراً أو حتى خاطئاً.⁸

من الواضح أن دراسات تحليل السياسة الخارجية قد تطورت في البداية بفضل الأعمال التي أنتجتها "الثورة السلوكية" في العلوم الاجتماعية. وتعزز هذا التوجه بعد عقد من الزمن من خلال الانتقادات التي وجهت للتفسيرات العقلانية لدور المؤسسات وعلاقتها بصنع قرارات السياسة الخارجية. ففي مؤلفه الذائع الصيت الموسوم بـ جوهر القرار Essence of Decision (1972) قدم "غراهام أليسون" G. Allison ثلاثة نماذج تفسيرية لأزمة كوبا 1962، وبواسطة استقصاء سلوك الجانبين الأمريكي والسوفياتي؛ بين أن الاعتماد فقط على نموذج الفاعل العقلاني غير كاف لوحده لتفسير الأزمات، ولهذا أضاف نموذجين آخرين للتفسير هما نموذج العملية التنظيمية ونموذج السياسات البيروقراطية بغية الوصول إلى تفسير أكثر واقعية.⁹ ومن جهته كشف "هالبرين" M. Halpern في كتابه المعنون بـ "السياسات البيروقراطية والسياسة الخارجية" (1974) بشكل تفصيلي عن تشكيلة من التعميمات الخاصة بالسلوك البيروقراطي، مصحوباً بأمثلة لافتة عن سبل صناعة السياسة الدفاعية الأمريكية في فترات الرؤساء "إيزنهاور" و"كينيدي" و"جونسون".¹⁰

ويتساءل "هربرت سيمون" H. Simon عما إذا كانت البيئة المعقدة جداً والقدرات البشرية المحدودة جداً تجعلنا نثق في مدى واقعية مسلمة (افتراض) العقلانية البحتة، فالفواعل غير قادرة على الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة، واستيعاب جميع المعلومات التي تتلقاها، وتحديد جميع إمكانيات التصرف المتاحة لها، وتقييم جميع النتائج المحتملة عن أي تصرف. ويعتبر "سيمون" أن الفواعل تناور من خلال تعقيد العالم الحقيقي عن طريق اختيار وبساطة الخيار المرضي الأول، وهذا ما يسميه "العقلانية المحدودة"، وهي

تعديل لنظرية الاختيار العقلاني التي سمحت له بالحصول على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1978.¹¹

إن النقد الرئيسي لنظرية الاختيار العقلاني الذي طرحه "سيمون" (1957) في مفهومه للعقلانية المحدودة Bounded or procedural rationality، ينص على أن صناع القرار يظلون دائما عقلانيين ولكن بصفة محدودة. وعلى وجه التحديد، إن نماذج الاختيار العقلاني كانت غير حساسة للقيود المعرفية للأفراد والمنظمات. وعن طريق الادعاء بأن الأفراد كانوا عقلانيين مقيدين، اعترف "سيمون" بالقيود المفروضة على قدرات معالجة المعلومات لكل من الأفراد والمنظمات في عملية صنع القرار.¹² والحجة القاعدية هي أن الأفراد يواجهون قيودا تحد من القدرات الحسابية لصناع القرار وقدرات الذاكرة والتذكر...، وبسبب هذه القيود، يطور الأفراد إجراءات لاتخاذ القرار التي تمكنهم من التعامل بفعالية أكبر مع كل القيود المعرفية الخاصة بهم، كما هو الحال مع كل المقتضيات التي تفرضها بيئة القرار. واستخدم "سيمون" مصطلح "الإرضاء" Satisficing للإشارة إلى إجراءات القرار هذه، ويعني الإرضاء أن متخذي القرارات يتوقفون عن البحث عن المعلومات حالما يجدون بديلا مرضيا؛ وزيادة على ذلك، فإن هذا البديل لا يلزم أن يكون بديلا مثاليا، بل هو بديل يفي ويلبي الحد الأدنى المسبق.¹³

ويبدو أن التركيز على مقارنة السياسة العقلانية من قبل منتقدي الاختيار العقلاني لم يكن في محله في جميع الحالات. فقد مال منتقدو الاختيار العقلاني إلى استغلال الانحرافات عن الاتساق كدليل على عدم استحسان المقاربة، ولكن التناقضات الظاهرة قد تكون بسبب الأهداف أو التفضيلات المحددة التي حددها التطبيق النظري للاختيار العقلاني على حالة معينة، وليس بالضرورة فشل نهج الاختيار العقلاني. كما خلط نقاد آخرون بين المثل المعيارية للعقلانية (العقلانية الإجرائية) والتطبيق الإيجابي (الموضوعي أو الأدائي) لمقاربة الاختيار العقلاني.¹⁴

ثانيا: المتغير الشخصي وحدود الاستجابة المعرفية

طوال خمسينيات القرن الماضي، طوّرت نماذج بديلة لصنع قرارات السياسة الخارجية في الإدارة العامة وعلم النفس، وطبقت على دراسة الاقتصاد والسلوك. وتندرج ضمن أسس صنع قرارات السياسة الخارجية العديد من الدراسات التي تناولت الشخصية

والمنظمات والثقافة من تخصصات أخرى. وقد شكل عدم الرضا عن تفسيرات صنع القرار التي تقدمها تفاسير الاختيار العقلاني دافعا لاستكشاف وجهات نظر أخرى،¹⁵ ولعل من أبرزها المقاربات السلوكية/المعرفية التي تنشغل أساسا بدراسة أدوار المحدد الشخصي والبيئة النفسية وأنظمة المعتقدات والإدراكات والصور.

أشار "سنايدر" وزملاؤه إلى أن المعلومات تدرك وتُقيّم بشكل انتقائي وفقا للإطار المرجعي لصانع القرار، وتتخذ الخيارات بناء على تفضيلاتٍ تحدد جزئيا بناء على الظروف وجزئيا بناء على السيرة الذاتية.¹⁶ وكان يُعتقد أن البحث في الشخصية يتحدى افتراضات النموذج العقلاني، إذ يشير إلى أن الوسائل المستخدمة لتحقيق الغايات المحددة لمشكلة القرار قد تخدم أغراضا أخرى تماما. اعتمدت الأبحاث المبكرة حول الشخصية واتخاذ القرارات في السياسة الخارجية على المنهج النفسي-السياسي (السيرة الذاتية)، الذي حلل شخصيات سياسية فردية، وسعى مثلا إلى إيجاد روابط بين صدمات الطفولة وسلوكياتهم اللاحقة في السياسة الخارجية. كما شملت هذه الأبحاث العمل التأسيسي لـ "هارولد ومارغريت سبراوت"، حيث مهدت التحليلات البيئية الطريق لدراسات لاحقة التي حددت فئات عامة من سمات الشخصية التي يعتقد أنها تؤثر على قرارات السياسة الخارجية. على سبيل المثال، جادل "فاربر" (1955) M. Farber في دراسته "الشخصية الشرجية والعدوان السياسي" The anal character and political aggression بأن العوامل التحليلية النفسية تلعب دورا في المواقف السياسية، وأن بعض الأفراد ذوي الميول العدوانية قد يرون في الساحة الدولية منفذا مناسباً للتنفيس عن هذا العدوان.¹⁷

برزت دراسات أخرى تناولت شخصيات القادة كمتغيرات وسيطة بين العوامل الاجتماعية والثقافية وقرارات القادة، وتوصلت إلى أن صنع القرار قد يمتلكون مواقف عرقية أو قومية مكتسبة من تنشئتهم الاجتماعية، مما قد يؤثر على خياراتهم إذا سعوا إلى إشباع حاجة لتأكيد التفوق القومي/الإثني بدلا من تحقيق غايات السياسة الخارجية. وحددت مجموعة من الدراسات التي أجرتها "مارغريت هيرمان" M. Hermann مجموعة من السمات الشخصية (القومية، والسيطرة على الأحداث، والتزمت، والتعقيد المعرفي) التي تتوافق مع التوجه العام للسياسة الخارجية وسلوك القادة.¹⁸

تطور البحث في الشخصية إلى أجندين بحثيتين: يستكشف الأول تأثير أنماط القيادة على صنع القرار في السياسة الخارجية. وتجادل هذه المقاربة بأن أسلوب القيادة يؤثر على القرارات من خلال ترتيبات إدارة التفويض، إذ يمكن توقع أن يكون للقادة الذين يميلون إلى

التفويض وأخذ المشورة على محمل الجد تأثير أقل على القرار من "المديرين الجزئيين" Operational micro-managers. أما أجندة البحث الثانية فهي مقارنة المنهج الإجرائي code¹⁹.code ويهدف تحليل السلوك السوفيياتي، قدم "ليتس" leites لصناع القرار في أمريكا أثناء الأيام الأولى للحرب الباردة وصفا للتفكير الاستراتيجي السياسي الخاص بخصومهم السوفييات. وفي الوقت ذاته زود "روبرت مرتون" R. Merton الأكاديميين ببناء لتحليل أنظمة العقائد عند القادة. أما "ألكسندر جورج" A. George فقام بإعادة صياغة وتطوير مفهوم المنهج الإجرائي سنة 1969 عن طريق التركيز على دور الإدراك، لأن هذا العامل حسب رأيه أكثر قدرة على تحقيق وزيادة المقدره على المقارنة بين مختلف الدراسات.²⁰ ويجادل تحليل المنهج الإجرائي بأن معتقدات صانعي القرار باعتبارها "تمثيلات ذاتية للواقع" في الحياة السياسية تؤثر بشكل حاسم (أي تحريفها وحجبها وإعادة صياغتها) في المعلومات الواردة. وفي ظل وجود حافز من البيئة الخارجية، قد توجه المعتقدات القادة نحو بعض مسارات العمل وبعيدا عن مسارات أخرى. زيادة على ذلك، ذهب "ألكسندر جورج" إلى حد تقديم منهجيات طورها وطبقها عدد من الباحثين الآخرين، تهدف إلى إدراك العلاقة بين أنظمة معتقدات القادة وتأثيرهم على السياسة الخارجية. وفي سنة 1977 كان "جانيس" و"مان" Janis & Mann أول من استكشف تأثير السمات العاطفية مثل الضغط النفسي على عملية صنع القرار الخارجي، بينما تناولها مؤلفون لاحقون بتفصيل أكبر من خلال إطار المناهج التحفيزية في علم النفس السياسي.²¹

يمكن الإشارة أيضا إلى معتقدات الفرد بشأن القضايا الدولية (أي الفواعل والأحداث وبيئة القرار) على أنها البنية المعرفية لصانع القرار. ولهذا، تشير جميع المناهج الإجرائية والمخططات والخرائط المعرفية إلى نظريات ساذجة يعتنقها صناع السياسات، حيث توجه هذه البنيات المعرفية إدراكات صناع القرار واستجاباتهم للأحداث الدولية، مما يساعد على تنظيم البيانات وتفسيرها.²² ويجدر بالذكر أن فحص دور الإدراكات والصور تحظى بأهمية بالغة في برامج بحوث السياسة الخارجية، ففي سنة 1976 قدم "روبرت جرفيس" R. Jervis عمله "الإدراك وسوء الإدراك في السياسة الدولية"، في حين قدم "ريتشارد كتام" R. Cottam سنة 1977 دراسة أخرى بعنوان "نظرية عامة ودراسة حالة". وكشفت هاتان الدراستان وغيرها عن الانعكاسات الخطيرة لسوء الإدراك في السياسة الخارجية، وعن ضرورة فحص جذوره.²³ فقد يتم استبعاد المعلومات التي يبدو أنها تتعارض مع المعتقدات المسبقة لصانع القرار في البداية، مما يؤدي إلى قرارات متحيزة. ولكن عندما يتعارض الجزء الأكبر من

المعلومات مع المعتقدات الأولية، قد يصبح صناع القرار يقظين بشكل متزايد ويسعون للحصول على معلومات إضافية في تقييم الخيارات المتاحة.

في الواقع، تبرز القراءة المتعمقة لعمل "سنايدر" وزملائه الشعور بالالتزام المستمر بالعقلانية كمقاربة، دون أي ارتباط مباشر بنظرية الاختيار العقلاني. ويكمن جوهر الدعوة إلى التركيز على منظور "الفاعل في الموقف" actor in situation باعتباره الأداة الإطارية التي تشكل جوهر عملية صنع القرار من حيث الأطراف المعنية، ووجهات نظرها، والمسار الذي تتخذه ديناميكيات المجموعات المختلفة في اتخاذ قرار سياسي. وعلى وجه الخصوص، فإن التهديدات والفرص بالإضافة إلى ضغط الوقت والغموض هي الخصائص الرئيسية للموقف. ومن المثير للاهتمام أن هذا يعيد صدى الاعتراف المتأخر من قبل منظري الاختيار العقلاني بأن الأوصاف البديلة لمشكلة القرار غالبا ما تؤدي إلى تفضيلات مختلفة، على عكس مبدأ الثبات الذي تقوم عليه نظرية الاختيار العقلاني.²⁴

إن المتغيرات المرتبطة بالموقف (الحافز/الظرف) تثير مشكلة أخرى في صنع القرارات تتعلق بإدراك التهديد خاصة عندما تتسم بـ "توقع الضرر"، حيث تعتبر الأزمات الدولية نفسها متغيرات ظرفية تنطوي على عنصر تهديد ضمني أو فرص محتملة. وكذلك غالبا ما يرتبط ضغط الوقت أو الساعة المتصورة لاتخاذ القرار بالتوتر، ففي حين تميل المستويات المنخفضة من ضغوط المواقف إلى الارتباط باتخاذ قرارات تدريجية غير مبتكرة، ترتبط المواقف عالية الضغط أيضا بالتفكير في البدائل التقليدية نظرا لضيق الإطار الزمني للبحث عن الاستجابة، ومن المرجح أن يتم الابتكار والبحث الأكثر شمولا عن المعلومات في مستويات معتدلة من الضغط. وفي نفس السياق، قد يؤثر غموض الموقف على كمية معالجة المعلومات التي يقوم بها صانع القرار. وعلى الرغم من أن البنات المعرفية قد تؤدي إلى تحيزات في القرار بسبب طبيعة وكمية المعلومات قيد النظر، إلا أن الأزمات الدولية تشكل مشكلة للبحث في صنع قرارات السياسة الخارجية. وقد أظهرت الأبحاث الحديثة لـ "مينتز" Mintz سنة 2004 أن غموض بيئة صنع القرار قد يؤدي إلى تغييرات في استراتيجيات اتخاذ القرار، فعندما لا يكون صناع القرار على دراية بمشكلة معينة، فمن المرجح أن يعتمدوا على أساليب استدلالية مبسطة للتعامل مع متطلبات الموقف. وقد يعتمدون أيضا على التشبيهات أو التمثيلات التاريخية historical analogies للتغلب على المشكلات المرتبطة بعدم الدراية والإلمام.²⁵

تعني أيضا المقاربات المعرفية باستكشاف أدوار المتغيرات التنظيمية، ونظرا لأن صنع قرارات السياسة الخارجية يعد في معظمه مسعى تنظيميا، فقد حدد "سنايدر" وآخرون في مقابرتهم (1954) و"روزنو" في نظريته (1966) الأدوار التنظيمية لصانعي القرار داخل الجماعة باعتبارها مؤثرة في صنع السياسة الخارجية. وتدل الأبحاث على أن البدائل التي يدعو إليها عضو معين في الجماعة غالبا ما تملحها عليه عاداته التنظيمية أو مصالحه التنظيمية. وبالتالي، من المرجح أن تكون قرارات السياسة الخارجية نتاجا للصراع التنظيمي، وليست جهدا لمواءمة الوسائل مع أهداف السياسة الخارجية، وركزت أبحاث أخرى على سمات الجماعات كمتغيرات قد تحدد تأثير الآثار التنظيمية. وعلى سبيل المثال، يدرس "هيرمان" سمات الجماعة مثل الحجم، ودور القائد، وقواعد اتخاذ القرار بشأن نتائج المداولات. وجدت دراسة بارزة حول عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بين المجموعات الصغيرة أن جودة صنع القرار تتأثر سلبا عندما يسعى أعضاء المجموعة إلى التوافق والقبول الشخصي. في المقابل، تشير الأبحاث التي تستكشف تأثير المستشارين وشركاء الائتلاف على عملية صنع القرار إلى ضرورة تلبية مصالح وتفضيلات المستشارين الرئيسيين أو أعضاء الائتلاف.²⁶

ثالثا: الطبيعة المفاهيمية العامة لنظرية التعددية الاستدلالية

على الرغم من أن نظرية التعددية الاستدلالية لم تظهر إلا منذ عام 1993، إلا أن برنامج أبحاثها قد حظي باهتمام كبير في مجلات رائدة مثل مجلة American Political Science Review، ومجلة Journal of Conflict Resolution، ومجلة International Studys Quarterly، بالإضافة إلى فصول الكتب والمجلدات المحررة، والعديد من المؤتمرات، بما في ذلك تلك التي ترعاها الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية (APSA)، وجمعية الدراسات الدولية (ISA)، وجمعية العلوم السياسية في الغرب الأوسط (MPSA)، وجمعية علوم السلام الدولية (PSSI)، والجمعية الدولية لعلم النفس السياسي.²⁷ والمهم أنه تم تطبيق هذه النظرية على قائمة غنية من القرارات في السياسة الخارجية وفي ميدان العلاقات الدولية عموما. كما ورد سابقا، قدم "ميلتون فريدمان" و"هربرت سيمون" مدرستين فكريتين متعارضتين في صنع القرار: مقارنة "الفاعل العقلاني" و"المقاربة المعرفية" على التوالي. جادل "فريدمان" بأنه يجب الحكم على النظريات بناء على صحة تنبؤاتها، أي صلاحية النتيجة، بينما رد "سيمون" بأنه يجب التركيز بشكل أكبر على صلاحية العملية.

وسعياً لتجسير الفجوة بين "العقلاني" و"المعرفي" في صنع قرارات السياسة الخارجية، طور "أليكس مينتز" وزملاؤه في أوائل التسعينيات نظرية التعددية الاستدلالية. يمكن تقسيم مصطلح "تعددية الاستدلال" إلى جذرين: متعدد (poly) واستدلالية (heuristic)، وهو يشير إلى الآليات المعرفية التي يستخدمها صناع القرار لتبسيط قرارات السياسة الخارجية المعقدة. كما يشير مصطلح "poly" إلى فكرة أن القادة السياسيين يقيسون المكاسب والخسائر من منظور سياسي.²⁸ بمعنى آخر، تركز هذه النظرية على "لماذا" و"كيف" تم اتخاذ القرار الخارجي،²⁹ مما يجعلها وثيقة الصلة وتتكامل مع نظريات صنع القرار، وتفسر بشكل فريد كلا من نتيجة القرارات وعملية اتخاذها، كما تتكامل أيضاً عبر مستويات التحليل الفردي والثنائي والجماعي.

حسب "مينتز" تشير هذه النظرية إلى أن القادة يُبسطون عملية اتخاذ القرار وفقاً لعملية تتم من مرحلتين:³⁰

المرحلة الأولى (التبسيط الاستدلالي): يجري صناع القرار أولاً فرزاً للبدائل المتاحة باستخدام استراتيجيات استدلالية معرفية أو اختصارات معرفية cognitive shortcuts (heuristics)، بحيث تُختزل مجموعة الخيارات والنتائج المحتملة بتطبيق "مبدأ عدم التعويض" لاستبعاد أي بديل ذي عائد غير مقبول على بعد قرار حاسم، وفي العادة يكون سياسياً.

وفقاً لنظرية التعددية الاستدلالية، فإن أحد الاعتبارات المحورية في عملية صنع القرار هو تفضيلات المواطنين، القادرة على تجاوز الحدود بين السياسة الداخلية والخارجية. في الواقع، تشير النظرية إلى أن عوامل دولية مثل المصالح الاستراتيجية لا يمكنها أن تطغى على اهتمامات القائد بالسياسة الداخلية. وخلافاً لمقاربات صنع القرار الأخرى، تحدد نظرية التعددية الاستدلالية بعداً رئيسياً يجب تلبيته لقبول أي بديل. لا تُقيّم البدائل في آن واحد. بدلاً من ذلك، يقلل القادة من مجموعة البدائل في المرحلة الأولى برفض الخيارات التي لا تتجاوز الحد الأدنى المطلوب في بعد القرار الرئيسي. ولأن القادة غالباً ما يكونون سياسيين مهتمين بمصالحهم الذاتية ويسعون لضمان بقائهم السياسي الداخلي، يقترح "مينتز" أن هذا البعد الرئيسي هو عادة السياسة الداخلية، فهي جوهر القرار والشرط الأساسي لصناعته. على سبيل المثال، إذا شكّل بديل ما تهديداً جدياً للفرص الانتخابية لزعيم ديمقراطي، فسيتم رفضه. ولا يمكن للنتيجة المرتفعة في أبعاد أخرى أن تعوّض عن النتيجة المنخفضة في البعد السياسي المحلي.³¹

وينص مبدأ عدم التعويض في عملية صنع القرار السياسي على أن السياسيين نادرا ما يختارون بديلا يضرهم سياسيا. غالبا ما تُبسط مواقف السياسة الخارجية المعقدة باستخدام مبدأ عدم التعويض في عملية صنع القرار. وتحديدا، إذا كان بديل معين (مثل استخدام القوة، أو العقوبات، أو عدم القيام بأي شيء) غير مقبول في بعد رئيسي (عادة البعد السياسي)، فإن درجة عالية في معيار آخر (مثل الرخاء الاقتصادي) لا يمكنها تعويضه، وبالتالي يُستبعد البديل. كما أن مبدأ عدم التعويض غير قابل للجمع، حيث تُستبعد البدائل (مثل "عدم القيام بأي شيء" أو "استخدام القوات البرية") إذا كانت الدرجة في بعد حاسم أقل من حد فاصل.

وعليه، يشير نموذج التعددية الاستدلالية إلى أن صناع القرار يرفضون بدائل معينة بناء على بعد حاسم واحد (أو بضعة أبعاد) غير تعويضية قبل إجراء تقييم مفصل للبدائل، كما هو مقترح في العديد من النماذج العقلانية لصنع القرار السياسي. وعمليا، يأخذ القادة السياسيون بحكم تعريفهم العوامل السياسية وعواقبها في الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم السياسية. فهم يقيسون النجاح وال فشل، والتكاليف والفوائد، والمكاسب والخسائر، والمخاطر والمكافآت في الوحدات السياسية. ويركزون على عدد قليل من المعايير غير التعويضية لتبسيط مشاكل قرارات السياسة الخارجية قبل استخدام معالجات تحليلية أكثر تفصيلا. ووفقا لنظرية القرار متعددة الاستدلالات، فإن الشرط الضروري لاستخدام القوة هو عدم انتهاك مبدأ عدم التعويض في صنع القرار السياسي. ومنه، إن التنافس بين المجموعات، والمنافسة الانتخابية، والتنافس داخل الحزب، وهيكل التحالفات السياسية، وغيرها من أشكال التنافس السياسي، كلها اعتبارات مهمة غالبا ما تكون غير تعويضية في العلاقات الدولية.

المرحلة الثانية (التقييم التحليلي): بمجرد اختزال مصفوفة الخيارات إلى عدد من البدائل والأبعاد المقبولة والأكثر تنظيما وقابلية للإدارة، يلجأ صانع القرار إلى استخدام استراتيجية أكثر تحليلية، شبيهة بالمنفعة المتوقعة، أو التحول إلى استراتيجية قرار معجمية (تقترح القاعدة المعجمية أن يقوم الأفراد بترتيب معايير الاختيار من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية، واختيار أفضل بديل على المعيار الأكثر أهمية).³² وهكذا، يختار صانع القرار خيارا من بين البدائل المتبقية بناء على قدرته على تعظيم الفوائد المتوقعة في أبعاد أخرى ذات صلة. بمعنى آخر، يختار صانع القرار من بين الخيارات المتبقية بناء على قدرة البديل على تعظيم الفوائد الصافية المتوقعة، في محاولة منهم لتقليل المخاطر وتعظيم المكافآت.

ومن المؤكد أن مبدأ عدم التعويض يشكل جوهر نظرية التعددية الاستدلالية في صنع قرارات السياسة الخارجية، بحيث تتوافق المرحلة الأولى من عملية اتخاذ القرار (التي تستخدم مبدأ عدم التعويض) مع المدرسة المعرفية، بينما تتوافق المرحلة الثانية (التي تستخدم قاعدة المنفعة المتوقعة أو قاعدة القرار المعجمي) مع المدرسة العقلانية. وبالتالي، عند مقارنة نموذج التعدد الاستدلالي بالاختيار العقلاني والنماذج المعرفية، نجد أنه نموذج هجين يضيف بعداً عقلانياً إلى النماذج المعرفية وبعداً نفسياً إلى النماذج العقلانية.³³

وللإشارة، لا تعطي استراتيجية صنع القرار متعددة الأبعاد والمكونة من مرحلتين، والتي تطرحها نظرية التعددية الاستدلالية، الأولوية لصحة العملية على صحة النتيجة، أو العكس. بل إنها تعكس الطريقة التي تُتخذ بها القرارات عادة. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع النظرية بقدرة تنبؤية استثنائية عبر مجموعة من المنهجيات المتنوعة.³⁴

وفي سياق متصل، تزعم نظرية التعددية الاستدلالية أن صناع القرار يستخدمون خمس خصائص رئيسية لمعالجة المعلومات في طريقهم لاتخاذ قرار: 1- البحث غير الشمولي، 2- المعالجة القائمة على الأبعاد، 3- قواعد القرار غير التعويضية، 4- السلوك المرضي، و5- البحث الحساس للترتيب. ويمكن اعتبار خصائص معالجة المعلومات هذه بمثابة الاستدلالات التي يلجأ إليها القادة للتعامل مع القيود البيئية/الظرفية والشخصية/المعرفية. وبالمثل، تؤثر هذه الخصائص الخمس لمعالجة المعلومات على القرارات النهائية التي تتخذها القيادات.³⁵

وعلى هذا الأساس، تم استخلاص فرضيتين عامتين من نظرية التعددية الاستدلالية: - فرضية الأولوية السياسية: فقط الخيارات المقبولة سياسياً ستصمد أمام الدراسة في المرحلة الأولى من عملية صنع القرار.

- فرضية الأبعاد المتنوعة: يطبق الاختيار العقلاني في المرحلة الثانية، على شكل المنفعة المتوقعة أو الترتيب المعجمي للبت في الأبعاد المتبقية.³⁶

ولتأكيد فرضية الأسبقية السياسية، من الضروري إثبات أن البعد السياسي أكثر بروزاً مقارنة بالأبعاد الأخرى المذكورة أعلاه عند اتخاذ القرارات بشأن الخيارات القابلة للتطبيق في المرحلة الأولى. وتظهر عملية هذا الاختيار والاستبعاد استخدام القادة لمبدأ عدم التعويض لتحقيق هذه الغاية. ولدحض هذه الفرضية، يجب أن تثبت الملاحظات في هذه الحالات أن الخيارات تتخذ مع مراعاة أبعاد أخرى غير السياسة الداخلية أو مع مراعاة شاملة لجميع أبعاد السياسة، مما يشير إلى استخدام قاعدة تعويضية.

وبالمثل، لتأكيد فرضية تنوع الأبعاد، ينبغي أن يُظهر الإجراء أنه على عكس المرحلة الأولى، تتخذ القرارات بشأن البدائل المتبقية وفقا لمجموعة أكثر تنوعا من الأبعاد. بعد استبعاد البدائل التي قد تسبب ضررا سياسيا جسيما لصانعي القرار، لم يعد البعد السياسي بالضرورة أكثر بروزا من غيره. في هذه المرحلة، يميل صانعو القرار إلى تحليل الوضع بطريقة أكثر شمولاً. ونتيجة لذلك، ينبغي أن يُظهر الإجراء في المرحلة الثانية من عملية صنع القرار أنه بعد استبعاد البدائل غير القابلة للتطبيق على طول البعد السياسي، يميل صناع القرار إلى اتخاذ القرار النهائي من خلال دعم فكرة تعظيم المنفعة المتوقعة. ولدحض هذه الفرضية، يجب أن ينبع الاختيار النهائي في المرحلة الثانية من التركيز البارز على الاهتمامات السياسية.³⁷

رابعا: المفكرة البحثية واختبار الفرضيات: نماذج إمبيريقية متعددة الاستدلال

تُبقت نظرية التعددية الاستدلالية على ظواهر متنوعة، ورغم أنها طُوّرت في البداية لتوجيه عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وخاصة في حالات الأزمات، فقد طبقت على جميع الفروع الرئيسية للعلاقات الدولية. وإن من السمات الفريدة لنموذج اتخاذ القرار متعدد الاستدلالات قدرته على مراعاة ليس فقط مواقف القرار البسيطة، بل أيضا المواقف المعقدة والمتطلبة معرفيا والمتعددة الأفراد (N-person)، والبدائل (N-alternative)، والأبعاد (N-dimensions) التي تميز العديد من قرارات السياسة الخارجية. ومن أمثلة هذه المواقف متعددة البدائل (N-national)³⁸ العديد من عمليات الصراع الدولي، والاقتصاد السياسي الدولي، وقرارات المعونة متعددة الدول، والدراسات البيئية، وقرارات التسليح ونزع السلاح، وانتشار الأسلحة النووية، وقد ثبت أيضا أن هذه النظرية تفسر الاستخدام التحويلي للقوة، والمساومة والتفاوض الدوليين، وتشكيل التحالفات، وقرارات الإرهابيين.

الأزمات الدولية

يتسم نطاق نظرية التعددية الاستدلالية في تفسير اتخاذ القرارات أثناء الأزمات بالشمولية، إذ ينطبق على أنواع عديدة من القادة - الديمقراطيين والاستبداديين، والغربيين وغير الغربيين. علاوة على ذلك، فإن الأدلة التي تدعم التفسير التعددي الاستدلالي لاتخاذ القرارات أثناء الأزمات قوية. ويدعم هذه النظرية تحليلات دراسات الحالة، بالإضافة إلى التحليلات الإحصائية واسعة النطاق التي تغطي فترات زمنية أطول.

بشكل عام، يتم تفسير استجابة القائد للأزمة الدولية من خلال نظرية التعددية الاستدلالية كخيار قادر على تلبية المعايير المتعلقة بالبعد السياسي المحلي في المرحلة الأولى، وينتج درجات إيجابية في الأبعاد اللاحقة في المرحلة الثانية. على سبيل المثال، يجادل "مينتز" (1993) بأن قرار "بوش" الأب بمهاجمة العراق عام 1991 كان نتيجة لعملية من مرحلتين. ففي المرحلة الأولى استبعد "بوش" خيارات سحب القوات من المنطقة، بالإضافة إلى خيار الاحتواء، لأن الرأي العام بدا راغبا في حل سريع نسبيا للأزمة. ومن بين البدائل المتبقية، اتخذ قرار الهجوم في المرحلة الثانية، إذ كان من المتوقع أن ينتصر التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بأقل التكاليف، وكانت البيئة السياسية الدولية مواتية لمثل هذا الإجراء.³⁹

من جهته، درس "ريد" (2005) Redd عملية صنع القرار لدى "كلينتون" في أزمة كوسوفو، ووجد أن قرار الرئيس تأثر بحسابات سياسية داخلية غير تعويضية، وبالتأثير القوي لوزيرة خارجيته "مادلين أولبرايت". وبشكل أكثر تحديدا، تأثر بشدة نتيجة قلقه بشأن رد فعل الكونجرس والجمهور على قراره الأولي بعدم التصرف، ثم على أي خسائر محتملة نتيجة استخدام القوة. وكان يخشى بشدة خسارة أرواح الأمريكيين، وكيف ستؤثر هذه الخسائر على حظوظه السياسية. وبالمثل، درس "تايلور-روبنسون" و"ريد" (2003) Taylor- Robinsn and Redd عملية صنع القرار لدى "أيزنهاور" فيما يتعلق بالانقلاب الذي قاده الولايات المتحدة في غواتيمالا عام 1954، ووجدا أنه سارع إلى استبعاد خيار عدم اتخاذ أي إجراء لكونه مكلفا سياسيا للغاية... لكن بسبب تأطير شركة يونايتد فروت United Fruit's Framing، كان الجمهور والصحافة الأمريكيان، بالإضافة إلى الكونغرس الأمريكي والفواعل الرئيسية في الإدارة، قلقين للغاية بشأن الشيوعية في غواتيمالا، وضغطوا على الرئيس لاتخاذ إجراء التدخل. وهكذا، في المرحلة الأولى من عملية اتخاذ القرار، استخدم "أيزنهاور" قاعدة قرار غير تعويضية دفعته إلى استبعاد خيار عدم اتخاذ أي إجراء لأنه كان غير قابل للتطبيق سياسيا.⁴⁰

أما "ساثاسيفام" (2003) Sathasivam، الذي درس قرار "نواز شريف" في باكستان عام 1998 المتضمن القيام باختبار سلاح نووي ردا على الأزمة التي أثارها التجربة النووية الهندية، وعلى الرغم من الجهود الدولية المتضاربة لمنع رد فعل مماثل، نفذت باكستان في ماي 1998 أول اختبار لسلاحها النووي، واستبعد "شريف" البدائل السلبية بسبب الضغط السياسي المكثف من قادة المعارضة المحليين والرأي العام الذي يؤيد تأكيد القدرات النووية الباكستانية.

وخلال الحرب الباردة، واجهت تركيا أنواعا مختلفة من الأزمات مع جهات فاعلة مختلفة. وتظهر عملية اتخاذ القرارات دعما قويا لمبدأ عدم التعويض، وقد تم تحديد هذه العملية على مرحلتين في غالبية الأزمات. ونظرا للعلاقات المدنية-العسكرية الفريدة في النظام السياسي التركي، وحتى مع انخراط الجهات العسكرية، كانت الاعتبارات السياسية أكثر أهمية من الاعتبارات العسكرية في المرحلة الأولى. وقد لعب قلق الجيش التركي بشأن مصداقيته في نظر الجمهور دورا مهما في اختيار البدائل المجدية سياسيا. وتعد هذه أيضا مساهمة مهمة؛ فحتى مع انخراط الجيش بشكل مكثف في الأزمات، لا يزال تحالف المصالحة الوطنية صامدا.⁴¹ ودعما لهذه الرؤية، استخدم "أوزدأمار" و"إرجياس" (Özdamar and Erciyas 2020) نظرية التعددية الاستدلالية لتفسير عملية صنع القرار في تركيا خلال أزمات قبرص في أعوام 1964 و1967 و1974. وتم التركيز على عملية المرحلتين لنظرية التعددية الاستدلالية، وجادلا بأنه خلال كل أزمة، تجنب القادة الأتراك الخسارة السياسية باستخدام قاعدة عدم التعويض في المرحلة الأولى؛ بينما في المرحلة الثانية، أراد القادة الأتراك تعظيم الفوائد واتخاذ القرار النهائي من بين الخيارات المتبقية. وباستخدام المصادر الأولية ومنهج دراسة الحالة، وجدا ما يدعم كلتا الفرضيتين في جميع الأزمات الثلاث.⁴²

وعلى صعيد آخر، سعت بعض البحوث إلى قياس الإمكانيات التفسيرية لنظرية التعددية الاستدلالية في صنع القرار المتعلق بالسياسة الخارجية للدول الصغيرة. وتناولت بعض الحالات المدروسة قرار السويد بالمساهمة في عملية "الحامي الموحد" Unified Protector التي أقرتها الأمم المتحدة وقادها حلف شمال الأطلسي عام 2011. وبواسطة استخدام أسلوب تتبع العمليات السببية (CPT)، والاعتماد على مجموعة متنوعة من المصادر المختلفة، بما في ذلك المقالات الإخبارية، والسجلات البرلمانية، ومشاريع القوانين الحكومية، والبيانات والملاحظات الرسمية الصادرة عن شخصيات رئيسية، بالإضافة إلى مصادر ثانوية؛ أظهرت نتيجة التحليل إمكانية صحة الفهم التعددي الاستدلالي لعملية صنع القرار في الدول الصغيرة. إلا أن بعض الباحثين قد أشاروا إلى ضرورة مواصلة اختبار النظرية على مجموعة أكبر من الحالات، ومن المهم أيضا تحديد واختبار الأبعاد غير التعويضية بشكل أكبر.⁴³

الاستخدام التحويلي للقوة

عند مواجهة أزمة دولية، يمكن للرؤساء الاستجابة بعدد من البدائل السياسية الممكنة. فمنذ الحرب العالمية الثانية، استجاب الرؤساء للصراعات العالمية بإجراءات

متنوعة. ويمكن، بشكل عام، تصنيف هذه البدائل ضمن فئتين: بدائل القوة وبدائل عدم القوة.

يفترض الاستخدام التحويلي للقوة وجود صلة بين سوء الأوضاع الداخلية وسلوك السياسة الخارجية العدواني. وتعود جذور العديد من تفسيرات هذا الاستخدام إلى تأثير الالتفاف حول الولاية - وهو ارتفاع في نسب تأييد القادة عقب استخدام القوة- كحافز لاستخدام القوة ردا على تراجع شعبيتهم. بمعنى آخر، يستخدم القادة ذوو نسب التأييد المنخفضة أو المتراجعة القوة لإحداث حشد شعبي. ويندرج هذا التفسير عمليا ضمن نظرية التعددية الاستدلالية - حيث يرفض القادة بدائل السياسة الخارجية التي لا تراعي شعبية القادة الداخلية، والتي يُعتقد أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبقاء السياسي للرؤساء في ولاياتهم الأولى. مثلا، يجادل "ديروين" (2001) DeRouen بأن قرار الرئيس "ريغان" بغزو غرينادا عام 1983 كان نتيجة لجهوده الرامية إلى معالجة استياء الرأي العام من أدائه الوظيفي. وتشير عملية صنع القرار في الإدارة إلى أن الغزو كان الخيار الأكثر احتمالا لتعزيز تقييم الرأي العام للرئيس، مما يعزز فرص "ريغان" في البقاء في منصبه، وقد رُفضت البدائل الأخرى قيد الدراسة.⁴⁴ وللإشارة، اختبر "ديروين" (2000) نظرية التعددية الاستدلالية باستخدام بيانات جميع حالات استخدام الولايات المتحدة للقوة بين عامي 1945 و1995، ووجد أدلة قوية على صحتها.⁴⁵

كما أسلفنا سابقا، يرفض الرؤساء البدائل التي لا تلي بعدا رئيسيا، وهو في العادة السياسة الداخلية. لذلك، يمكننا أن نتوقع من الرئيس رفض البدائل التي تهدد حظوظه السياسية الداخلية. وحسب معايير الرئيس، سيؤدي استبعاد هذه البدائل إلى بقاء إما مجموعة من الخيارات غير القائمة على القوة، أو مجموعة من خيارات القوة. ولكن ما هي المعايير التي يجب استيفاؤها فيما يتعلق بالبعد السياسي الداخلي؟

من بين المؤشرات العملية أو المعايير التي يستخدمها الرؤساء لتقييم البدائل على الصعيد السياسي المحلي، مستوى الدعم الشعبي لسياسة معينة. وتعد استطلاعات الرأي من أكثر الطرق شيوعا للتعبير عن تفضيلات الجمهور.

عند التفكير في السياسة التي سيختارها الرؤساء استجابة لأزمة دولية، يمكنهم الرجوع إلى استطلاعات الرأي العام التي يُسأل فيها المشاركون عما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة إرسال قوات أو استخدام القوة العسكرية لحل الأزمة. ووفقا لنظرية التعددية الاستدلالية، يتوقع من الرؤساء رفض البدائل التي لا تلي معايير البعد السياسي الداخلي.

وبالتالي، في حالة قرارات استخدام القوة، وعندما يكون الدعم الشعبي لاستخدام القوة مرتفعاً، ينبغي على الرؤساء رفض البدائل غير القائمة على استخدام القوة. لكن، إذا تحدى الرؤساء الجمهور، فإنهم يخاطرون بتآكل رأس المال السياسي، أو إثارة غضب الناخبين في الانتخابات القادمة.⁴⁶

المواقف الاستراتيجية والمساومة الدولية

أشار "مورو" (1997) Morrow إلى أن التفاعل الاستراتيجي أساسي في الصراع الدولي. ففي حالة العلاقات بين الدول، يستبعد صانعو القرار السياسي البدائل التي ينظر إليها على أنها غير مجدية سياسياً أو عسكرياً. وغالباً ما يستبعدون أيضاً البدائل التي لا تُعوض خصومهم. كلا الجانبين صانعا قرار يعتمدان على مبدأ التعدد الاستدلالي. تعتبر البدائل "الناجية" (أي تلك التي لم يستبعدها أي من الجانبين في المرحلة الأولى) نتائج محتملة لموقف المساومة الاستراتيجية، ويمكن إخضاعها لتحليل نظرية الألعاب. ويتميز نموذج التعدد الاستدلالي بقدرته على تفسير مواقف السياسة الخارجية التي تشمل جهات فاعلة متعددة، و/أو عدداً كبيراً من البدائل، و/أو عدداً كبيراً من معايير اتخاذ القرار. ويبدو أن نظرية الألعاب التقليدية تستخدم عادةً لنمذجة المواقف التي تشمل عدداً أقل من الفواعل ومصروفات قرارات أصغر و/أو أقل تعقيداً.⁴⁷

بشكل عام، تعد الأدبيات المتعلقة بالمساومة والتفاوض الدولي واسعة ومتنوعة. لكن الموضوع الموحّد في أجندة هذا البحث هو التركيز على التفاعل الاستراتيجي - أي الترابط في عملية صنع القرار للأفراد أو الكيانات المعنية. وتتجلى نظرية التعددية الاستدلالية كإطار مفيد لتحليل عملية صنع القرار الاستراتيجي، إذ يمكن استخدام مبدأ عدم التعويض لاستبعاد الاتفاقات أو النتائج التي لا تلي بعداً رئيسياً لجميع الأطراف المشاركة في المفاوضات من الاعتبار. من غير المرجح التوصل إلى اتفاق إذا كان العرض المقدم من الجانب "أ" ذا تقييم منخفض على بعد غير تعويضي للجانب "ب". مثلاً، عند النظر إلى دراسة "أستورينو كورتوا" و"ترستي" (2000) Astorino-Courtois and Trusty لمفاوضات السلام السورية الإسرائيلية خلال التسعينيات؛ نجد أن الرئيس السوري "حافظ الأسد" قد رفض العروض التي قدمها رؤساء الوزراء الإسرائيليون "رايين" و"بيريز" و"تتياهو" خلال التسعينيات. وقد طرح كل رئيس وزراء إسرائيلي على "الأسد" مجموعة من التحديات. عرض "رايين" مرتفعات الجولان مقابل مطالب أمنية صارمة تفضل الهيمنة العسكرية الإسرائيلية على طول الحدود الإسرائيلية السورية. سعى "بيريز" إلى مقايضة الأرض بالسلام، لكنه وسع أيضاً نطاق

العلاقات السلمية ليشمل تطبيع العلاقات والروابط الاقتصادية والاجتماعية. رفض "نتياهو" ما يسمى صيغة الأرض مقابل السلام مُفضلاً ترتيب "السلام مقابل السلام". ولأن قبول "الأسد" لأي من العروض الإسرائيلية كان من المرجح أن يقوض مصداقيته وربما قبضته على السلطة. وعلبه، رفض العروض -حتى تلك التي وعدت بفوائد إجمالية أكبر من الوضع الراهن - لأنه كان يُعتقد أن هذه العروض تهدد شرف "الأسد" ومصداقيته. بعبارة أخرى، تفسّر نظرية التعددية الاستدلالية استبعاد النتائج المحتملة التي تنجم عن استراتيجيات غير قابلة للتطبيق سياسياً.⁴⁸

الاتفاقيات البيئية الدولية

تميل الاتفاقيات البيئية إلى أن يكون لها أفق زمني أطول لاتخاذ القرارات. وبالتالي، فإن ضغط الوقت لا يؤثر بشكل كبير في اختيار القرار النهائي. ومع ذلك، تشير أبحاث "بيلو" (2008، 2009) Below إلى أن قرارات القادة المتعلقة بالاتفاقيات البيئية الدولية تميل إلى التوافق مع نظرية التعددية الاستدلالية. على سبيل المثال، في دراسة لسلسلة المفاوضات الدولية المتعلقة بتضرر طبقة الأوزون وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ وجد "بيلو" (2008) أن الرؤساء ريغان وبوش الأب وكلينتون وبوش الابن استبعدوا الخيارات التي كان يعتقد أنها تسبب خسائر سياسية محلية، ويبدو أن تفضيلات الجمهور وجماعات المصالح بين مؤيدي الرؤساء لم تكن تعويضية في قراراتهم بشأن الاتفاقيات البيئية. وبالمثل، وجد "بيلو" (2009) أن قرارات الرئيس الفنزويلي "هوغو تشافيز" والرئيس الأرجنتيني "كارلوس منعم" بشأن بروتوكول كيوتو اتبعت عملية التعددية الاستدلالية ذات المرحلتين. تردد "تشافيز" في توقيع الاتفاقيات نظراً لاعتماد فنزويلا على صادرات النفط، وهو ما يمكن تفسيره على أنه دعم لهيمنة المصالح السياسية الداخلية. مع ذلك، يبدو أن "منعم" استبعد البدائل في المرحلة الأولى من عملية صنع القرار استناداً إلى الاعتبارات الدولية؛ وتحديداً، سعى "منعم" إلى كسب ود الولايات المتحدة بتوقيع كيوتو.⁴⁹

دراسة الأنظمة الاستبدادية

يعمل جهاز السياسة الخارجية للدولة غير الديمقراطية بشكل مختلف تماماً عن جهاز الدولة الديمقراطية، كما أن المصالح السياسية للديكتاتورين غالباً ما تكون مختلفة عن مصالح الرؤساء الديمقراطيين. لذلك، من المناسب إجراء بحث أكثر شمولاً في طبيعة صنع القرار غير الديمقراطي.⁵⁰ إن أي تحليل منطقي لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية في الدول غير الديمقراطية ينبغي أن يقسم هذه الفئة الكبيرة والمعقدة إلى فئات

فرعية أكثر وضوحاً. وتعتبر أدبيات السياسة المقارنة مفيدة بشكل خاص في هذا الصدد. وبالطبع، هناك آراء متباينة حول أفضل تصنيف للأنظمة الاستبدادية، إلا أن التمييز الثلاثي التالي أصبح شائعاً إلى حد ما في تلك الأدبيات: أحادية الحزب، والعسكرية، والشخصانية.⁵¹ يسفر الجمع بين التصنيف المذكور أعلاه للأنظمة الاستبدادية ومفهوم اتخاذ

القرارات غير التعويضي في نظرية التعددية الاستدلالية عن ثلاث فرضيات:

أ- سيستبعد القادة في الأنظمة الاستبدادية ذات الحزب الواحد بدائل القرار التي لا ترضي مصالح الحزب بشكل كاف.

ب- سيستبعد القادة في الأنظمة الاستبدادية الشخصية بدائل القرار التي لا تلي حاجة القائد للحفاظ على مكانته السياسية.

ج- سيستبعد القادة في الأنظمة الاستبدادية العسكرية بدائل القرار التي لا ترضي بشكل كاف الزمرة العسكرية الحاكمة أو المجلس العسكري.⁵²

وبالتالي، إن تأثير الضغوط السياسية المحلية في صنع قرار الأزمات يبدو معقولا بديها بين القادة الديمقراطيين، إلا أن نظرية التعددية الاستدلالية تعمم النتائج على القادة غير الديمقراطيين أيضاً. مثلاً، درس "كين" (2005) ثلاث حالات من اتخاذ القرارات الاستبدادية في الأزمات - حالة واحدة لكل نوع من أنواع الاستبداد - ووجد أن القادة استبعدوا الخيارات التي هددت بقاءهم السياسي من خلال عدم الرضا عن التحالفات اللازمة لصيانة المناصب.⁵³

زيادة على ذلك، تؤكد نظرية التعددية الاستدلالية أن قادة الدول الاستبدادية يولون أهمية قصوى لبقائهم السياسي؛ إلا أن معنى "السياسي" يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر. علاوة على ذلك، تختلف أنواع الفواعل التي تحاسب القادة سياسياً من بلد إلى آخر. ونتيجة لذلك، غالباً ما يتبع القادة وسائل مختلفة تماماً لضمان وجودهم السياسي. ويبدو أن التمييز الشائع بين أنواع الأنظمة الاستبدادية مهم لإثبات أن الاختلافات التي تبدو عشوائية في الاهتمامات السياسية للقادة الاستبداديين تختلف في الواقع بطرق منهجية وقابلة للتنبؤ.⁵⁴

الخاتمة:

يتسم الوضع الراهن للأدبيات في العلاقات الدولية بفجوات مفاهيمية ومنهجية بين المقاربات العقلانية والمعرفية لدراسة العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية، مما

يسهم في تطويرهما بمعزل عن بعضهما البعض. فمن ناحية، يميل أتباع النموذج العقلاني إلى تقدير صحة النتيجة على صحة العملية، ويستخدمون التحليل الإحصائي ذي القيمة الكبيرة لاختبار الفرضيات. ومن ناحية أخرى، يميل أتباع المقاربة المعرفية إلى تفضيل صحة العملية على صحة النتيجة، ويستخدمون تقنيات تجريبية أو منهج تتبع العملية للكشف عن التوقعات النظرية.

وعلى الرغم من حداثة نظرية التعددية الاستدلالية نسبياً في مجال تحليل السياسة الخارجية، إلا أنها تتمتع بموقع فريد يمكنها من المساهمة في التقدم في دراسة عملية القرار، من خلال تجسير الفجوة بين العقلاني والمعرفي والتركيز على صحة العملية والنتيجة معاً. في الواقع، تعد المفكرة البحثية لنظرية التعددية الاستدلالية ثرية للغاية، فقد خضعت فرضيات نظرية القرار متعدد الاستدلالات لاختبارات دقيقة في السنوات الأخيرة، باستخدام مقارنة عديدة الأساليب تشمل دراسات حالة والتحليل التجريبية وتحليل السلاسل الزمنية، وكانت النتائج الرئيسية كما يلي:

- هناك دعم قوي لعملية اتخاذ القرار التي تجري على مرحلتين (التبسيط الاستدلالي ثم التقييم التحليلي).
- يظهر مبدأ عدم التعويض في المرحلة الأولى من عملية صنع القرار، بينما تعمل قواعد المنفعة المتوقعة في المرحلة الثانية.
- تعد العوامل السياسية بالغة الأهمية في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وغالباً ما تشكل قيوداً غير تعويضي على صناعات القرار السياسي.

ولا شك بأن العديد من الدراسات جادلت بالنجاحات السابقة التي أظهرتها القدرة التفسيرية لنظرية التعددية الاستدلالية، إلى جانب ادعائها بإمكانية تطبيقها على جميع سياقات صنع قرارات السياسة الخارجية. ولكن هناك ثغرة واضحة في الأدبيات المتعلقة باختبار فرضيات هذه النظرية على نطاق أوسع يطال حالات أخرى (الدول الصغرى مثلاً)، وهو أمر يستدعي إجراء المزيد من الأبحاث المستقبلية، التي تعنى بمجموعة بيانات أكثر وتتعلق بمؤشرات جديدة تتلاءم مع معالجة المعلومات، مثل الفواعل الرئيسية والثانوية، والبدائل والأبعاد التي تمت دراستها/معالجتها، وترتيب الوصول إلى المعلومات، وعناصر المعلومات التي تم تجاهلها، والأوزان التي وضعها صناعات القرار لمختلف الأبعاد.

الهوامش:

1. David Brulé, Alex Mintz, Foreign Policy Decision Making: Evolution, Models, and Methods. **International studies**. P2. Published online: 22 December 2017.
<https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190846626.013.185>
2. Ibid. Pp2-3.
3. Ibid. P3.
4. جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد العلي، الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985. ص 309.
5. David Brulé, Alex Mintz, **op.cit.** P3.
6. جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق. ص ص 309-310.
7. Joseph Frankel, **The Making of Foreign Policy: An Analysis of Decision-Making**. London, Oxford, New York: Oxford University Press, 1963. P 169.
8. جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق. ص ص 308-309. أو أنظر:
Joseph Frankel, **op.cit.** Pp 9-10.
9. شلي محمد، المنهجية في التحليل السياسي. المفاهيم، المناهج، الاقتراعات، والأدوات. ط4. الجزائر: دار هومة، 2002، ص ص 164-165.
9. Morton H. Halperin and Others, **Bureaucratic Politics And Foreign Policy**. Second edition, Washington: Brookings Institution Press, 2006, Pp 9-84.
11. Morin, Jean- Frédéric, **La politique étrangère. Théories, méthodes et références**. Paris: Collection U Sciences politiques, 2013. P 86.
12. Steven B. Redd and Alex Mintz, Policy Perspectives on National Security and Foreign Policy Decision Making. **The Policy Studies Journal**, Vol. 41, No. S1, 2013, Pp 13-15.
13. Idem.
14. David Brulé, Alex Mintz, **op.cit.** P3.
15. Ibid. P4.
16. Alden Chris, Critiques of the rational actor model and foreign policy decision making. In: Thompson, William R. and Capelos, Tereza, (eds.) **Oxford Research Encyclopedia of Politics**. Oxford, UK : Oxford University Press, 2017, P8. <https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.474>
17. David Brulé, Alex Mintz, **op.cit.** P4.
18. Ibid. Pp 4-5.
19. Idem.
20. Michael D. Young And Mark Schafer, "Is There Method In Our Madness? Ways of Assessing Cognition in International Relations". **Mershon International Studies Review**, 42, 1998, P 69.
21. Alden Chris, **op.cit.** P 9.
22. David Brulé, Alex Mintz, **op.cit.** P 5.
23. Michael D.Young And Mark Schafer, **op.cit.**, Pp 79-84.
24. Alden Chris, **op.cit.** P8.
25. David Brulé, Alex Mintz, **op.cit.** P 6.
26. Idem.

27. Alex Mintz, How Do Leaders Make Decisions? : A Poliheuristic Perspective, **Journal of Conflict Resolution**. 48: 3, 2004. P 4.
28. Ibid. Pp 6-7.
29. Steven B. Redd, David Brulé, and Alex Mintz, Poliheuristic Theory and Foreign Policy Analysis.P1. <https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190846626.013.38>
30. ALEX MINTZ, Applied Decision Analysis: Utilizing Poliheuristic Theory to Explain and Predict Foreign Policy and National Security Decisions, **International Studies Perspectives**.6, 2005. Pp 94-98.
31. David Brulé and Alex Mintz, Blank Check Or Marching Orders? Public Opinion And The Presidential Use Of Force . In : Harvey Starr (Ed), **Approaches, Levels, And Methods Of Analysis In International Politics**. Crossing Boundaries. New York : Palgrave Macmillan, 2006. Pp 162...165.
32. Alex Mintz. Integrating Cognitive and Rational Theories of Foreign Policy Decision Making: A Poliheuristic Perspective. **Chapter** . January 2003. Pp1-2.
33. Ibid. Pp 3-4.
34. David Brulé and Alex Mintz, **op.cit**. Pp 162-165.
35. Steven B. Redd, Key Concepts in the Poliheuristic Theory of Foreign Policy Decision Making: A Comparative Examination Using Systemist Theory, **Social Sciences**. 12: 446, 2023. Pp 3-4. <https://doi.org/10.3390/socsci12080446>
36. Nukhet A. Sandal and others, Poliheuristic Theory and Crisis Decision Making: A Comparative Analysis of Turkey with China. **Canadian Journal of Political Science**. 44:1, March 2011, P 30.
37. Ibid. Pp 31-32.
38. Alex Mintz. Integrating Cognitive and Rational Theories of Foreign Policy Decision Making: A Poliheuristic Perspective. **op.cit**. P6.
39. Steven B. Redd and Alex Mintz, Policy Perspectives on National Security and Foreign Policy Decision Making. **The Policy Studies Journal**, Vol. 41, No. S1, 2013. Pp 18-19.
40. Ibid. P19.
41. Nukhet A. Sandal and others, **op.cit**. P 47.
42. Özgür Özdamar, Okhan Erc'i Yas, Turkey and Cyprus: A Poliheuristic Analysis of Decisions during the Crises of 1964, 1967, and 1974. **Foreign Policy Analysis**. 16, 2020, pp 457-477.
43. Examining The Explanatory Potential Of Poliheuristic Theory In The Foreign Policy Decision-Making Of Small States, The Case Of Sweden's Participation In Operation Unified Protector. 2016. Pp 24-40. <https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:897058/FULLTEXT01.pdf>
44. Steven B. Redd, David Brulé, and Alex Mintz, **op.cit**. P13.
45. Alex Mintz. Integrating Cognitive and Rational Theories of Foreign Policy Decision Making: A Poliheuristic Perspective. **op.cit**. P5.
46. David Brulé and Alex Mintz,**op.cit**. Pp 163-165.
47. Alex Mintz. Integrating Cognitive and Rational Theories of Foreign Policy Decision Making: A Poliheuristic Perspective. **op.cit**. Pp 6-7.
48. Steven B. Redd, David Brulé, and Alex Mintz, **op.cit**. Pp 13-14.
49. Ibid. P 14. Or see : Steven B. Redd and Alex Mintz, **op.cit**. Pp 19-20.

50. BRANDON J. KINNE, Decision Making in Autocratic Regimes:A Poliheuristic Perspective, **International Studies Perspectives**. 6, 2005. P 115.
51. Ibid. Pp 115-116.
52. Ibid. P 121.
53. Steven B. Redd, David Brulé, and Alex Mintz, **op.cit.** P12.
54. Ibid. Pp 126-127.